مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية | المجلد 18 العدد 3 (السداسي الثاني 2026) ص. 639- 664

قيمة تراجم البخاري الفقهية

The Fiqh Value of al-Bukhārī's Chapter Headings (Tarājim)

أحسن بوقليل*

جامعة الجزائر1 بن يوسف بن خدة، كلية العلوم الإسلامية (الجزائر)

a.bouguelil@univ-alger.dz

تاريخ الارسال: 2026/07/17 تاريخ القبول: 2026/09/03 تاريخ النشر: 2026/06/28

ملخص:

تناول هذا البحث القيمةَ الفقهية لتراجم البخاري في «الجامع الصحيح»، فكشف اجتهاداتِه وإسهامه في بناء الفقه. حيث اعتنى العلماءُ بتراجمه عنايةً فائقةً. واعتمد البحثُ المنهجَ الوصفي التحليلي من خلال استقراء نصوص العلماء وتحليل نماذج من التراجم، فخلص إلى أنَّ تراجم البخاري كالمفاتيح لفهم منهجه الاستنباطي الدقيق، وأنَّ لها أثرًا في إثراء النقاش الفقهي. وأنَّها ليست عناوين شكلية، بل هي لبِناتٌ أساسية في فهم فقهه، ما جعل مكانة الصحيح كأحد أعظم مصادر التشريع بعد القرآن الكريم.

الكلمات المفتاحية: صحيح البخاري، التراجم الفقهية، المنهج الاستنباطي، الفقه

Abstract:

This research examines the fiqh (juristic) value of al-Bukhārī's tarājim (chapter headings) in al-Jāmiʿ al-Ṣaḥīḥ, uncovering his juristic reasoning (ijtihād) and his contribution to the construction of fiqh. Scholars have paid exceptional attention to his chapter headings. The study adopts a descriptive-analytical method, surveying scholarly commentary and analyzing selected models of tarājim. It concludes that al-Bukhārī's chapter headings function as keys to understanding his precise method of legal derivation (istinbāṭ), and that they have played a role in enriching juristic discourse. It further concludes that these headings are not merely formal titles, but foundational building blocks for understanding his fiqh—establishing the status of Ṣaḥīḥ al-Bukhārī as one of the greatest sources of Islamic legislation after the Noble Qur'an.

Keywords: Al-Bukhārī; Ṣaḥīḥ al-Bukhārī; Chapter Headings; Fiqh; Legal Derivation

1. مقدمة:

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله. أما بعد:

فقد حظي «صحيح البخاري» بمنزلةٍ رفيعةٍ بين علماء الأُمَّة، حتى غدا أصحَّ الكتب بعد كتاب الله تعالى، فانعقد الإجماعُ على قبوله والاحتجاج به، وأولى العلماءُ اهتمامًا به فكم من شارح له ومختصرٍ.

تميَّز «صحيح البخاري» بدقَّة أسانيده وضبطها، ورواتَه في أعلى مقامات الثقة، كما تحلَّى بتراجم عجيبة للأبواب، فليست عناوينَ مجرَّدةً، بل هي إشارات دقيقة إلى مسائل فقهيَّة، وترجيحات اجتهاديَّة، فهي مفاتيح لفَهم فقهه واستنباطاته، حتى قال العلماءُ: «فقه البخاري في تراجمه»، فكانت محلَّ دراسة لأهل العلم، يوضحون من خلالها منهجَ الإمام البخاري الفقهي، ويكشفون عمقَ نظره في الاستنباط.

ومن هنا جاء هذا البحث الموسوم بـ: «قيمة تراجم صحيح البخاري الفقهية»، أسلِّط فيه الضوءَ على مكانة هذا الكتاب عند أهل العلم، وأبرز أهميةَ تراجمه، ومنهجه في صياغتها، مع تحليل نماذج تطبيقية، وبيان أثرها في الفقه الإسلامي.

1-1 أهمية البحث: تتجلى أهمية هذا البحث في أمور عدَّة:

1. صلته بأحد أعظم مصادر الإسلام.
2. الهجمة الشرسة على أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى.
3. بيان البعدُ الفقهي للإمام البخاري.

2-1 إشكالية البحث:

مهما كانت عناية العلماء بـ«صحيح البخاري» شرحًا وبيانًا لألفاظه؛ فلا زالوا يفتِّشون في تراجم أبوابه ويحلِّلونها، لما تحمله من معانٍ دقيقةٍ، وأحكامٍ فقهيَّةً عميقةً، تعكس اجتهاد الإمام البخاري وترجيحاته. ومِن هنا تبرز إشكالية البحث: ما قيمة تراجم البخاري الفقهيَّة؟

ويتفرع عنها أسئلة جزئية: ما أهمية هذه التراجم في فهم فقه البخاري؟ وما أبرز المعالم في صياغتها؟ وما مدى أثرها في تراجم مَن بعده؟

1-3 أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى:

1. إبراز منزلة صحيح البخاري عند أهل العلم.
2. بيان دور التراجم في كشف فقه البخاري.
3. تحليل منهج البخاري في صياغة تراجمه.

1-4 خطة البحث:

قد جعلتُ هذا المقال في مباحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: بيان منزلة «صحيح الإمام البخاري» بين أهل العلم.

المبحث الثاني: أهمية التراجم في معرفة فقه الإمام البخاري.

المبحث الثالث: منهج الإمام البخاري في تراجم أبوابه.

المبحث الرابع: أثر منهج الإمام البخاري في تراجمه الفقهية على من بعده.

الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج والتوصيات.

للمبحث الأول: بيان منزلة «صحيح الإمام البخاري» بين أهل العلم

يُعدُّ «الجامع الصحيح» للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت: 256هـ) من أعظم ما أُلِّف في تاريخ الإسلام، فهو أصحُّ كتاب بعد كتاب الله تعالى، تلقَّته الأُمَّةُ بالقَبول، ونهل منه المحدِّثون والفقهاء منذ صدوره إلى وقت الناس هذا، لما فيه من خصائص ومميِّزات لا تجدها في غيره من كتب الحديث.

المطلب الأول: مكانة «الصحيح» عند المحدثين:

أجمع أهلُ الحديث على تقديم «الصحيحين» على سائر الكتب، واختلفوا في التفضيل بينهما، و«البخاري» مقدم في الصحة، و«مسلم» مقدم من حيث التبويب والترتيب عمومًا.

توفر للإمام البخاري أسبابٌ ومعطياتٌ كثيرةٌ، سهَّلت له نيلَ تلك المنزلة العظيمة بين المسلمين، وذلك فضلُ الله يؤتيه من يشاء، ويمكن إجمالُ تلك الأسباب فيما يلي:

1. مراجعة كبار المحدثين في وقته لكتابه، قال العُقَيلي: «لما صنَّف البخاريُّ كتاب الصحيح عرضه على ابنِ المديني وأحمدَ بن حنبل ويحيى بن معين وغيرِهم فاستحسنوه، وشهدوا له بالصِّحة إلَّا أربعةَ أحاديث. قال: والقول فيها قولُ البخاري وهي صحيحة»[1].
2. تناقل أهل العلم لكتابه، حتى وصل إلينا بطريق التواتر.
3. قوة شرطه في الرواية: حيث اشترط الاتِّصالَ مع اللِّقاء والسَّماع.
4. دقَّة الترتيب والتبويب: فلم يكن مجرَّدَ كتابٍ حديثي، بل كان موسوعةً فقهيَّةً.
5. قَبول الأُمَّة له: فكم من دارسٍ له، وحافظٍ، وشارحٍ، ومختصرٍ[2].

وهذه بعض النقولات عن أهل العلم تبين مكانة «صحيح البخاري» عندهم:

قال النووي: «اتفق العلماءُ - رحمهم الله - على أنَّ أصحَّ الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان: البخاري ومسلم، وتلقَّتهما الأمَّةُ بالقبول، وكتاب البخاري أصحُّهما وأكثرهما فوائدَ ومعارفَ

---

[1] العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، «**فتح الباري بشرح البخاري**»، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، المكتبة السلفية – مصر، الطبعة: «السلفية الأولى»، 1380هـ - 1390هـ، (المقدمة/ 489).

[2] اليعقوبي، محمد أبو الهدى، «**المدخل إلى صحيح البخاري**»، دار توقيعات – لندن، ط.1، 1440هـ - 2019م، (ص81).

ظاهرةً وغامضةً، ... وهذا الذي ذكرناه من ترجيح كتاب البخاري هو المذهب المختار الذي قاله الجماهيرُ وأهلُ الإتقان والحِذق والغوص على أسرار الحديث»[3].

وقال الخطابي: «فأصبح هذا الكتابُ كنزًا للدِّين، ورِكازًا للعلوم، وصار بجودة نقدِه وشدَّة سَبكه حكَمًا بين الأُمَّة فيما يُراد أن يُعلَم مِن صحيح الحديث وسقيمه، وفيما يجب أن يعتمد ويعوَّل عليه منه»[4].

وقال ابن الصلاح متحدِّثًا عن «الصحيحين»: «لأنَّ الأُمَّةَ تلقَّت ذلك بالقَبول، سوى مَن لا يُعتَدُّ بخلافه ووفاقه في الإجماع»[5].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ما عليه أئمةُ الإسلام مِن أنه ليس بعد القرآن كتابٌ أصحَّ مِن صحيح البخاري ومسلم، مع أنَّ الأئمَّةَ على أنَّ البخاريَّ أصحُّ مِن مسلم...، فإنَّ الذي اتفق عليه أهلُ العلم أنه ليس بعد القرآن كتابٌ أصحَّ من كتاب البخاري ومسلم»[6].

وإذا فتَّشنا في كتب الإسلام عمومًا نجد ثناء العلماء على الإمام البخاري و«صحيحه»، فلم يقتصر الثناءُ على المحدِّثين، بل امتدَّ إلى الفقهاء والمتكلِّمين.

هذه منزلة «صحيح البخاري» واحتفاء العلماء به، ولا يمكن للباحث إدراكُ القيمة الفقهيَّة لتراجمه إلَّا بعد التسليم بها، الأمر الذي جعل تراجم أبوابه محلَّ عناية خاصَّة عند العلماء، فرأوا فيها اجتهادًا فقهيًّا واستنباطًا قويًّا.

---

[3] النووي، يحيى بن شرف، «**المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**»، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط.2، 1392هـ، (1/ 14).

[4] الخطابي، حمد بن محمد، «**أعلام الحديث**»، تحقيق: محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، جامعة أم القرى - مكة، ط.1، 1409هـ - 1988م، (1/ 102).

[5] ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن ، «**صيانة صحيح مسلم**»، تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط.2، 1408هـ، (ص85).

[6] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم ، «**مجموع الفتاوى**»، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف – السعودية، ط.1، 1425هـ - 2004م، (20/ 320).

المطلب الثاني: اهتمام العلماء به عبر العصور:

إنَّ أوَّل مصنَّفٍ في الصحيح المجرَّد هو «صحيح البخاري»، وهو أصحُّ كتابٍ بعد كتاب الله العزيز، ورجالُه مقدَّمون على غيرهم، جمع فيه الإمام البخاري بين الرِّواية والدِّراية، وهذا هو السرُّ في إقبال العلماء عليه وعِنايتهم التامة به، حتى بذلوا فيه جهودًا عظيمةً قديمًا وحديثًا، شرحًا واختصارًا، وصنَّفوا في شرح تراجم أبوابه وبيان المناسبة بينها[7].

وهذا بيانُ أشهر أصول «صحيح البخاري»:

1. **أصل الهروي:** وهو الحافظ أبو ذَرٍّ عبد بن أحمد الهرَويُّ المالكي (ت: 434هـ)، وهي أشهر روايةٍ وأصحُّها، وهي الرواية التي اعتمدها المكيُّون والمغاربة، والحافظ في «فتح الباري»[8].
2. **أصل أبي الوَقت:** وهو الإمام أبو الوَقت عبدُ الأوَّل بنُ عيسى السِّجْزيُّ الهرويُّ (ت: 553هـ)، وهي الرواية التي أخذ بها الشاميُّون والبغداديُّون، وهي منتشرة الآن في أغلب الأقطار.
3. **أصل كريمة:** وهي الشَّيخة المسندة أمُّ الكِرام كريمةُ بنتُ أحمدَ المَروَزِيَّةُ (ت: 463هـ)، تروي «الصحيح» عن أبي الهيثم الكُشْمِيهَني، وهي الرواية التي أخذ بها المصريُّون.
4. **أصل ابن سَعادة:** وهو الحافظ أبو عمران موسى بن سَعادة الأندلسي (ت: 522هـ)، يروي «الصحيح» عن صهره أبي علي الصَّدَفيّ. وهي الرواية التي أخذ بها المغاربة.
5. **أصل الأَصِيلي:** وهو الإمام أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأَصِيلي (ت: 392هـ)، يروي «الصحيحَ» عن الإمام المروزي، والقاضي الجُرجاني.
6. **أصل اليُونِينِيّ:** وهو الإمام الحافظ أبو الحُسينِ عليُّ بنُ مُحمَّدٍ اليُونِينيُّ (ت: 701هـ)، وهي أصحُّ نسخة، وهي التي اعتمدها القَسطَلَّانيُّ في «إرشاد الساري»[9].

---

[7] انظر: العباد، عبد المحسن بن حمد، «**الإمام البخاري وكتابه الجامع الصحيح**»، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط.2، 1390هـ، (ص51).

[8] **العسقلاني، «فتح الباري بشرح البخاري»**، (1/ 7).

[9] المديهش، إبراهيم بن عبد الله، «**منهج العلامة القسطلاني في كتابه «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري»**، ط.2، 1440هـ، (ص33).

هذه أشهر أصول وروايات «صحيح البخاري» التي اعتمدها الناس بعده، وهو دليل حسي على الاهتمام والعناية الكبيرين التي حظي بها هذا الكتاب العظيم[10].

وأمَّا شروح «صحيح البخاري» فهي كثيرة، وأذكر بعضًا منها:

1. **«أعلام الحديث»**، لأبي سليمان الخطابي (ت: 388هـ).
2. **«شرح صحيح البخاري»**، لابن بطال المالكي (ت: 449هـ).
3. **«فتح الباري»**، لابن حجر العسقلاني (ت: 852هـ).
4. **«إرشاد الساري»**، لأبي العباس القَسطلاني (ت: 923هـ).

وأما الكتب التي أفردت في بيان تراجم «صحيح البخاري» فسيأتي بيانها إن شاء الله.

المبحث الثاني: أهمية التراجم في معرفة فقه الإمام البخاري:

استعمل أهل العلم مصطلح «الترجمة» في معانٍ، من ذلك ما قاله ابنُ الصلاح: «وقد أطلقوا على قولهم: باب كذا وكذا، اسم (التَّرجَمة)؛ لكونه يُعبِّر عن ما يُذكَر بعده، والله أعلم»[11].

تُعَدُّ تراجم الأبواب في «صحيح البخاري» مِن دقيق الفقه عنده، فلم يقتصر على جمع الأحاديث بأسانيدها، بل صاغ تراجمَ ذات دلالاتٍ فقهيةٍ دقيقةٍ، واستنباطاتٍ اجتهاديَّةٍ، حتى صارت التراجم محورًا رئيسًا في فهم منهجه العلمي.

يقول ابن المُنَيِّر: «والمقصودُ بهذه المقدِّمة أنَّ الإمام أبا عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري لما أَودع كتابه من الفقه الذي اشتملت عليه التراجمُ ما أودع، ورصَّع في عقود تلك الأبواب مِن جواهر المعاني، وألحق اللُّبابَ ما رصَّع، ظهرت من تلك المقاصد فوائدُ، وخفِيَت فوائدُ، واضطَربت الأفهامُ فيما خفى، فمِن محومٍ وشاردٍ»[12].

ويقول الحافظ ابن حجر في وصف تراجم البخاري: «وكذلك الجهة العظمى الموجبة لتقديمه، وهي ما ضمَّنه أبوابَه من التراجم التي حيَّرت الأفكارَ، وأدهشت العقولَ والأبصارَ،

---

[10] اليعقوبي، «**المدخل إلى صحيح البخاري**» (ص112).

[11] ابن الصلاح، «**صيانة صحيح مسلم**» (ص153).

[12] ابن المنير، أحمد بن محمد بن منصور، «**المتواري على أبواب البخاري**» تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، مكتبة المعلا – الكويت، (ص36).

وإنما بلغت هذه الرتبةَ وفازت بهذه الحظوة لسبب عظيم أوجب عِظمَها، وهو ما رواه أبو أحمد بن عدي عن عبد القدوس بن همَّام قال: شهدتُ عدَّةَ مشايخ يقولون: حوَّل البخاري تراجمَ جامعه بين قبر النبي ﷺ ومنبره، وكان يصلي لكلِّ ترجمة ركعتين»[13].

ومنهج الإمام البخاري في تراجمه مستقلٌّ، سار على منواله من جاء بعده، وهو دليلٌ على حسٍّ فقهي عند الإمام، وفهمٍ عميقٍ لمقاصد الشريعة.

المطلب الأول: أقوال العلماء في أهمية التراجم.

أوَّلُ ما يلفت نظرَ قارئ «صحيح البخاري» ترتيبُه وتبويبُه الدَّقيق، ما رفع الكتابَ إلى مصافِّ المؤلَّفات ذات الشأن العظيم والقبول العام.

لو نظر الباحث في الكتب الستَّة وجدها رتّبت على الموضوعات، ثمَّ تختلف في ترتيب الكتب والأبواب، وكان للإمام البخاري قصبُ السَّبق في الترتيب المميَّز، الذي صعب على بعض الجهابذة أن يفهموه[14].

المطلب الثاني: علماء اعتنوا بتراجم البخاري.

أذكر هنا مجموعة من الكتب التي اعتنت بصحيح البخاري، من ذلك:

1. ناصر الدِّين أحمد بن محمد بن المنيِّر المالكي (ت: 683هـ)، صنف كتابًا صغيرًا سمَّاه: «المتواري على تراجم أبواب البخاري»، وهو مطبوع عدة طبعات، آخرها التي نشرتها دار الكمال المتحدة سنة (1438هـ)، بتحقيق مجموعة من الباحثين.

2. محمد بن عمر بن رُشيد الفِهري السَّبتي المالكي (ت: 721هـ)، ألَّف كتابًا سمَّاه: «ترجمان التراجم على أبواب صحيح البخاري»، أطال فيه النفس ولم يكمله. يقول الحافظ: «وصل فيه إلى كتاب الصيام، ولو تمَّ لكان في غاية الإفادة، وإنه لكثير الفائدة مع نقصه»[15]. وهو مطبوع بتحقيق محمد بن زين العابدين رستم، نشرته دار الكتب العلمية ببيروت سنة (2008م).

---

[13] العسقلاني، «**فتح الباري (هدي الساري)**» (المقدمة/ 13).

[14] الكاندهلوي، محمد زكريا بن يحيى، «**الأبواب والتراجم لصحيح البخاري**»، تحقيق: ولي الدين بن تقي الدين الندوي،: دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط.1، 1433هـ - 2012م، (2/ 265).

[15] العسقلاني، «**فتح الباري (هدي الساري)**» (المقدمة/ 14).

3. محمد بن منصور بن حمامة المغراوي السِّجِلْمَاسي، ألَّف كتابًا سمَّاه: «فك أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة»، تناول مائة ترجمةٍ[16]. ذكرها القسطلاني في «إرشاد الساري» (1/ 399).

4. محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الشافعيّ (ت: 733هـ)، ألف كتابًا سمَّاه: «مناسبات تراجم البخاري»، لخَّص فيه كلام ابن المنير وزاد عليه[17]. وهو مطبوع بتحقيق محمد إسحق محمد إبراهيم السلفي، نشرته الدار السلفية بالهند سنة (1404هـ/ 1984م).

5. أبو عبد الله بن محمد بن أبي بكر عمر المخزومي، المعروف بالدَّماميني (ت: 827هـ)، ألَّف كتابًا سمَّاه: «تعليق المصابيح على أبواب الجامع الصحيح»[18]. ولا يزال في رفوف المخطوطات.

ومن المتأخِّرين:

1. أحمد بن عبد الرحيم، المعروف بالشاه ولي الله الدهلوي (ت: 1176هـ)، ألَّف كتابًا سماه: «رسالة شرح تراجم البخاري»، تكلم بالتفصيل عن تراجم الأبواب كاملةً[19]. ونشرته دار عطاءات العلم بالرياض، سنة (1438هـ)، بتحقيق فايز اصطيلة.

2. محمد زكريا بن محمد يحيى الكاندهلوي (ت: 1402هـ)، ألف كتابًا سماه: «الأبواب والتراجم لصحيح البخاري»، ونشرته دار البشائر الإسلامية في بيروت سنة (1433هـ)، بتحقيق ولي الدين بن تقي الدين الندوي.

ثم توالت التواليف في شرح تراجم البخاري إلى عصرنا هذا، ومن ذلك:

1. «منهج الإمام البخاري في تراجم أبواب صحيحه»، للدكتورة نوال بنت عمر عبد الله باسعد، نشرته دار المعرفة بالمدينة النبوية، سنة (1442هـ - 2021م).

---

[16] العسقلاني، «**فتح الباري (هدي الساري)**» (المقدمة/ 14)

[17] المصدر نفسه (المقدمة/ 14).

[18] انظر: الروداني، محمد بن محمد بن سليمان، «**صلة الخلف بموصول السلف**»، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط.1، 1408هـ - 1988م، (ص180). والكاندهلوي، «**الأبواب والتراجم لصحيح البخاري**»، (1/ 105).

[19] الكاندهلوي، «**الأبواب والتراجم لصحيح البخاري**»، (1/ 106).

المبحث الثالث: منهج الإمام البخاري في تراجم أبوابه.

تُعدُّ تراجم الإمام البخاري في «صحيحه» مِن أبرز سمات كتابه، وأعمقها دلالةً، فهي ليست عناوين مجرَّدةً، وإنما تحمل إشاراتٍ دقيقةً إلى اختياراته الفقهية والأصولية، وتُنِمُّ عن سَعة اطِّلاعه على مذاهب الفقهاء، وقوَّة استنباطه للأحكام الشرعية، وقد حيَّرت العلماء بعده، قال ابن حجر: «تقرَّر أنه التزم فيه الصحةَ، وأنَّه أصَّل موضوعَه، ثم رأى أن لا يُخلِيَه من الفوائد الفقهية والنُّكتِ الحِكَمية، فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة فرَّقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها، واعتنى فيه بآيات الأحكام فانتزع منها الدِّلالاتِ البديعةَ، وسلك في الإشارة إلى تفسيرها السبل الوسيعةَ»[20].

المطلب الأول: أصول تراجم الإمام البخاري في «صحيحه».

قد أبدع الإمام البخاري في ترتيب كتابه وتبويبه، حيث وزَّع الأحاديثَ على (97) كتابًا، جمعت (3450) بابًا، أظهر فيها البخاريُّ قدرةً فكريَّةً على توظيف الأحاديث في بناء الأحكام، وربط النصوص الجزئية بالقواعد الكلية، وهذا ما جعل بعض العلماء يتعجَّب من تراجمه، لصعوبتها ودقتها، وقيل: فقه البخاري في تراجم أبوابه.

ولما كان «صحيح البخاري» بهذه المزيَّة اهتم العلماءُ بإبراز الجانب الفقهي منه، فكانت هناك محاولاتٌ لضبط تراجم أبوابه، منها:

الأولى: محاولة الحافظ ابن حجر في «هدى الساري»[21]؛ حيث بيَّن أصول التراجم، وجعلها إمَّا ظاهرةً أو خفيَّةً، ثم بيَّن الحالات التي وقف عليها في «الصحيح»[22].

الثانية: محاولة ولي الله الدهلوي في «شرح تراجم أبواب البخاري»[23]، حيث ذكر أقسامًا عامَّةً للتراجم ولم يستوعب أنواعَها[24].

---

[20] العسقلاني، «**فتح الباري (هدى الساري)**» (المقدمة/ 8).

[21] المصدر نفسه (المقدمة/ 13).

[22] عتر، نور الدين، «**الإمام البخاري وفقه التراجم في جامعه الصحيح**»، (مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية/ جامعة الكويت/ ع. 4/ 1406هـ - 1985م)، (ص 73).

[23] الكاندهلوي، «**الأبواب والتراجم لصحيح البخاري**» (1/ 116).

[24] عتر، «**الإمام البخاري وفقه التراجم في جامعه الصحيح**» (ص 73).

الثالثة: محاولة نور الدين عتر، حيث قسم التراجم إلى أربعة: ظاهرة، واستنباطية، ومرسَلة، ومفردة، ثم توسع في التمثيل لها بما يناسب كلَّ قسم[25].

بهذا يتبيَّن أنَّ تراجم البخاري لم تكن عناوين مجرَّدة، بل هي لبُّ «الصحيح» ورُوحه؛ اشتملت على مقاصده الفقهية، وجعلت القارئ يُدرك معانٍ لا تدرك بمجرَّد قراءة الأحاديث، وهذا يجعل دراسةَ «الصحيح» لا تكتمل إلا بفهم تراجم أبوابه.

إن الإمام البخاري لم يقتصر في كتابه «الصحيح» على الأحاديث فقط، بل كان مرادُه أوسعَ، وهو استنباط الأحكام منها، والاستدلال بها على مسائل العلم، قال الحافظ ابنُ حجر: «ثم رأى ألَّا يخليه من الفوائد الفقهية، والنكت الحِكَميَّة، فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرةً فرَّقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها، واعتنى فيه بآياتِ الأحكام فانتزع منها الدِّلالاتِ البديعةَ، وسلك في الإشارة إلى تفسيرها السُّبل الوسيعة»[26].

وقد بذل الإمام البخاري في تراجم أبوابه عملًا جبَّارًا، وتعدَّدت مقاصده فيها بين عقدية، وفقهية، وحديثية، وغيرها، والذي يهمنا في هذا المقام هو أغراضه ومقاصده الفقهية في تراجمه[27].

المطلب الثاني: صياغة الإمام البخاري لتراجم «صحيحه».

يمكن القول بأنَّ تراجم أبواب الصحيح ثلاثة أنواع:

النوع الأول: التراجم الظاهرة.

وهي التي تدل بالمطابقة على المترجم عليه مطابقةً واضحةً، وأشار إليها الحافظ ابن حجر، وبيَّن شيئًا من مسالك البخاري فيها[28]، منها:

1. تراجم مشتملة على حديث الباب: ومثاله: (باب ما أنزل اللهُ داءً إلَّا أنزل له شفاءً)[29]،

---

[25] عتر، «**الإمام البخاري وفقه التراجم في جامعه الصحيح**» (ص 74).

[26] العسقلاني، «**فتح الباري (هدي الساري)**» (المقدمة/ 8).

[27] باسعد، نوال بنت عمر، «**منهج الإمام البخاري في تراجم أبواب صحيحه**»، دار المعرفة - المدينة النبوية، ط.1، 1442هـ 2021م، (ص 88).

[28] العسقلاني، «**فتح الباري (هدي الساري)**»، (المقدمة/ 13).

[29] البخاري، محمد بن إسماعيل، «**الجامع المسند الصحيح**»، دار التأصيل - القاهرة، ط.1، 1433هـ - 2012م، (7/ 353).

و(باب مَطْلُ الغنيِّ ظلمٌ)[30]، و(باب لا هامةَ)[31]، و(باب لا عدوى)[32].

2. تراجم مشتملة على معنى أحاديث الباب: ومثاله: (باب ما كان النبيُّ ﷺ يتخوَّلهم بالموعظة والعلم كي لا ينفروا)[33]، فصاغ الترجمة من حديثين أوردهما.

وقد يصوغ الترجمة مِن مسائل الباب، ومثاله: (باب فضل مَن علِم وعلَّم)[34]، وأورد حديث: «**مثَلُ ما بعثَني اللهُ به مِن الهُدى والعِلم**»[35].

النوع الثاني: التراجم الخفية.

وهذه التراجم ألفاظها تحتاج إلى تفكُّر لاستخراج معناها ومناسبتها، وأشار الحافظ ابن حجر إلى عدد من المسالك التي سلكها البخاري في هذا النوع، منها:

1. تراجم تشير إلى معنى في حديث ليس على شرطه، ومثاله: (باب لا وصية لوارث)[36]، وليس فيما أورده من حديث دليل على الترجمة، وإنَّما ورد معناها في حديث ليس على شرطه[37].

2. تراجم تشير إلى حكم زائد عن حديث الباب، ومثاله: (باب الفتيا وهو واقف على الدابة وغيرها)[38]، وأورد حديث عبد الله بن عمرو - ﷺ -، وليس فيه ركوب الدابة، فهو يشير إلى رواية أخرى فيها معنى الترجمة[39].

3. تراجم تشير إلى أصل الحديث العام، لا إلى سياقه، ومثاله: (باب أصحاب الحراب في المسجد)[40]، ثم أورد حديثين لا يظهر منها معنى الترجمة، غير أنه يشير إلى المعنى العام من الحديث[41].

---

[30] البخاري، «**الجامع المسند الصحيح**» (3/ 351).

[31] المصدر نفسه (7/ 390).

[32] المصدر نفسه (7/ 401).

[33] المصدر نفسه (1/ 245).

[34] المصدر نفسه (1/ 252).

[35] البخاري، «**الجامع المسند الصحيح**»، (1/ 252)، برقم (80). ومسلم، بن الحجاج، «**الجامع الصحيح**»، تحقيق: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة - بيروت، 1433هـ، (7/ 63)، برقم (2282).

[36] البخاري، «**الجامع المسند الصحيح**» (4/ 10).

[37] العسقلاني، «**فتح الباري**» (5/ 372).

[38] البخاري، «**الجامع المسند الصحيح**» (1/ 255).

[39] العسقلاني، «**فتح الباري**» (1/ 180).

[40] البخاري، «**الجامع المسند الصحيح**» (1/ 494).

[41] العسقلاني، «**فتح الباري**» (1/ 549).

هذه بعض مسالك الإمام البخاري في صياغة التراجم الخفية[42].

النوع الثالث: التراجم المجرَّدة.

ويكتفي في هذه التراجم بقوله: (باب) دون عنونتها بشيءٍ يدلُّ على مضمونها، وقد اجتهد العلماء في فك هذه التراجم، وإبراز معانيها، وكان من أبرز مَن اجتهد في ذلك الحافظ ابن حجر، وبدر الدين العيني، والقسطلاني، والدهلوي، والكاندهلوي، وكانت أقوالهم متقاربة في أغلب التراجم، واختلفوا في توجيه بعضها[43].

وقد سلك الإمام البخاري في هذه التراجم مسالك، منها:

1. تراجم تكون كالفصل من الباب الذي قبلها، ومثاله: (بابٌ إذا عرَّض الذِّمِّيُّ وغيرُه بسَبِّ النَّبِيِّ ﷺ ولم يُصرِّح نحوَ قوله: السَّامُ عليكَ)[44]، وأورد ثلاثة أحاديث، ثم قال: (بابٌ)، وساق فيه حديثًا، فجاءت هذه الترجمة المجردة مناسبةً لما قبلها كالباب من الفصل، كما قرره الحافظ[45].

2. تراجم لم يكملها المصنف، فكتابه كان مسودة وعاجلته المنية، ومثاله: (بابُ إدخالِ البَعير في المسجد للعلَّة)[46]، وأورد فيه عائشة - ﷺ -، ثم قال: (باب) من غير ترجمة، وساق تحته حديثًا لأنس.

قال ابن حجر: «كذا هو الأصل بلا ترجمة، وكأنه بيَّض له فاستمر كذلك»[47]، وقد يخالف ابنَ حجر غيرُه من العلماء كالعيني والدهلوي والكاندهلوي.

هذه نماذج تبيِّن منهجَ الإمام البخاري في تراجم أبوابه المجرَّدة، توضِّح مختلفَ الصيغ التي اختارها، هذا ما يساعد القارئ على فك أغراض هذا الإمام في تراجم كتابه «الصحيح».

---

[42] باسعد، «**منهج الإمام البخاري في تراجم أبواب صحيحه**»، (ص 142 وما بعدها).

[43] المصدر نفسه (ص 210).

[44] البخاري، «**الجامع المسند الصحيح**» (9/ 45).

[45] العسقلاني، «**فتح الباري**» (12/ 281).

[46] البخاري، «**الجامع المسند الصحيح**» (1/ 500).

[47] العسقلاني، «**فتح الباري**» (1/ 558).

المطلب الثالث: نماذج من تراجم الإمام البخاري.

سبق بيان أهمية تراجم البخاري في «صحيحه»، وأنها لم تكن تراجم عارية عن المعاني، بل أبرزت جوانب من فقه الإمام البخاري، ودفعت فرية قديمة تزعم أن أهل الحديث ليسوا فقهاء، فأظهر الإمام في «صحيحه» اختياراته واجتهاده الفقهي العميق، وقد نوَّه الحافظ ابنُ حجر لهذا كما نقلته سابقًا[48].

وسأذكر هنا نماذج من التراجم الفقهية في «صحيح البخاري» تبرز الجانب الفقهي لهذا المحدث العظيم، وتبين مدى دقته في استخراج الأحكام من الأحاديث التي أوردها في كتابه.

1. باب وجوب الصلاة في الثياب:

هذه الترجمة[49] صريحة في أنَّ البخاري يرى وجوبَ ستر العورة في الصلاة بالثِّياب، فجزم بالحكم في الترجمة ولم يكتفِ بإيراد الأحاديث. وقد قصد البخاري بهذه الترجمة أمرين[50]:

الأول: وجوبُ ستر العورة، والاكتفاء بأقل ما يحصل به السِّتر.

الثاني: الردُّ على المالكية إذ يرونَ التستر سُنَّة لا يُبطل تركُه الصلاةَ في المشهور، ومنهم من فرَّق بين العامد والناسي، وجزم الإمامُ البخاري بالوجوب لقوَّة الدلائل، وبه قالت الأئمةُ الثلاثة[51].

2. باب هل يصلي الإمام بمَن حضر؟ وهل يخطب يومَ الجمعة في المطر؟

غرضه من هذه الترجمة[52] هو:

---

[48] العسقلاني، «**فتح الباري (هدي الساري)**» (المقدمة/ 8).

[49] البخاري، «**الجامع المسند الصحيح**» (1/ 435).

[50] الكاندهلوي، «**الأبواب والتراجم لصحيح البخاري**» (2/ 683).

[51] انظر: الجصاص، أبو بكر، «**شرح مختصر الطحاوي**»، تحقيق: مجموعة محققين، إعداد: سائد بكداش، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط.1 ، 1431هـ - 2010م، (1/ 695). والبغدادي، عبد الوهاب بن نصر، «**المعونة على مذهب عالم المدينة**»، تحقيق: حميش عبد الحق، دار الفكر - بيروت، ط.1، 1419هـ - 1999م، (1/ 228). والنووي، يحيى بن شرف، «**روضة الطالبين وعمدة المفتين**»، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - بيروت، ط.3، 1412هـ - 1991م، (1/ 282). وابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد، «**الكافي في فقه الإمام أحمد**»، دار الكتب العلمية - بيروت، ط.1، 1414هـ - 1994م، (1/ 226).

[52] البخاري، «**الجامع المسند الصحيح**» (1/ 614).

هل يُصلِّي الإمامُ بأصحاب الأعذار المرخِّصة للتَّخلُّف عن الجماعة، وهل يخطُب بهم ويصلِّي يومَ الجُمُعة؟ وجوابه: أنَّه يصلِّي ويخطب من غير كراهةٍ في ذلك، وحينئذٍ فالأمر بالصَّلاة في الرِّحال الذي ساقه في الباب السابق للإباحة لا للنَّدب[53].

ثمَّ إنَّ تصدير الإمام البخاري للترجمة بلفظ (هل) إشارة إلى أنَّ فيه مجالًا للنَّظر، وهذا لأنَّ المسألة خلافية مشهورة، ويفهم من الترجمة أنَّ الإمام البخاري يرى جوازَ الخطبة والصلاة ولو مع قلَّة العدد[54].

3. باب مَن لم ير الوضوءَ إلَّا من المخرجَين من القبل والدبر:

اقتصر في هذه الترجمة[55] على نقض الوضوء بالحدَث المعتاد، دون غيره من النواقض المختلف فيها. قال الحافظ: «والمعنى: مَن لم ير الوضوء واجبًا من الخروج مِن شيء مِن مخارج البدن إلَّا مِن القُبل والدُّبر. وأشار بذلك إلى خلاف مَن رأى الوضوءَ ممَّا يخرج مِن غيرهما مِن البدن، كالقَيء والحِجامة وغيرهما. ويمكن أن يقال: إنَّ نواقضَ الوضوء المعتبرةَ ترجع إلى المخرجَين: فالنَّومُ مظِنَّةُ خروج الرِّيح، ولمس المرأة ومسُّ الذَّكَر مظِنَّةُ خروج المذي»[56].

ومقصود الإمام البخاري من هذه الترجمة أمران:

الأول: الوضوء ممَّا خرج من السَّبيلين، مع عموم الخارج منهما، معتادًا كان أو غير معتادٍ.

الثاني: عدمُ وجوب الوضوء مِن غير ما خرج.

فنجد مذهب الإمام البخاري هنا متميزًا، وليس هو مذهب الشافعي كما توهَّمه بعض الشرَّاح، حيث يرى الشافعية نقضَ الوضوء بمس الذكر والنساء، لكن ظاهر مذهب البخاري أنهما لا ينقضان الوضوء، ويدلُّ لذلك ما ساقه من الآثار المعلَّقة والمسنَدة[57].

---

[53] القسطلاني، «**إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**»، (4/ 138).

[54] الكاندهلوي، «**الأبواب والتراجم لصحيح البخاري**»، (2/ 850).

[55] البخاري، «**الجامع المسند الصحيح**»، (1/ 18).

[56] العسقلاني، «**فتح الباري**» (1/ 280).

[57] الكاندهلوي، «**الأبواب والتراجم لصحيح البخاري**»، (2/ 541).

ومثال آخر قوله: (باب إذا حضر العِشاء فلا يَعجل عن عَشائه)[58]، ثمَّ ساق حديث عمرِو بن أُميَّة، أنَّه رأَى رسولَ اللَّه ﷺ يَحتَزُّ مِن كتِف شاةٍ في يدِه، فدُعِيَ إلى الصَّلاةِ فألقاها والسِّكِّينَ الَّتي كان يَحتَزُّ بها، ثمَّ قام فصلَّى ولم يتوضَّأ[59].

اقتبس الإمام البخاري هذه الترجمة من بعض الأحاديث التي رواها، قال الحافظ: «لفظ هذه الترجمة وقع معناه في حديث أورده المصنِّف في الصلاة في أوائل صلاة الجماعة من طريق ابن شهاب، عن أنس بلفظ: «**إذا قُدِّم العَشاءُ فابدَؤُوا به قبل أن تُصلُّوا صلاةَ المغرب، ولا تعجَلوا عن عَشائكم**»[60]، وأورده فيه من حديث ابن عمر بلفظ: «**إذا وُضِع عَشاءُ أحدِكم، وأُقِيمت الصَّلاةُ فابدَؤوا بالعَشاء، ولا يعجَل حتى يفرغَ منه**»[61]»[62].

وهذه من دقيق تراجم الإمام البخاري، حيث اقتبس النصَّ النبويَّ في ترجمته ليُؤصل لرخصة التخلف عن الجماعة لأجل الجوع والانشغال بالطعام، فهو أولى من الصلاة في جماعة والقلب معلَّق بالأكل لا بها. قال الكِرماني في بيان مناسبة الترجمة الدقيقة: «فإن قلتَ: كيف دلَّ على الترجمة، بل مفهومه مشعرٌ بنقيضها حيثُ إنه إذا دُعِي إلى الصَّلاة ألقاها؟ قلتُ: استنبطها مِن اشتغاله ﷺ بالأكل وقتَ الصلاة. فإن قلتَ: مِن أين خصِّص بالعشاء والصَّلاةُ أعمُّ منه؟ قلتُ: هو مِن باب حمل المطلق على المقيَّد، بقرينة الحديث الذي بعده»[63].

4. باب ما جاء في الوتر.

في هذه الترجمة[64] يقول الحافظ: «لم يتعرَّض البخاريُّ لحُكمه، لكن إفرادُه بترجمة عن أبواب التهجُّد والتطوُّع يقتضي أنه غيرُ ملحَق بها عنده، ولولا أنَّه أورد الحديثَ الذي فيه إيقاعُه على الدابَّة إلَّا المكتوبةَ لكان في ذلك إشارةٌ إلى أنه يقول بوجوبه»[65].

---

[58] البخاري، «**الجامع المسند الصحيح**»، (7/ 232).

[59] البخاري، «**الجامع المسند الصحيح**»، (7/ 232)، برقم (5455). ومسلم، «**الجامع الصحيح**» (1/ 188)، برقم (355).

[60] البخاري، «**الجامع المسند الصحيح**»، (1/ 616)، برقم (679). ومسلم، «**الجامع الصحيح**» (2/ 78)، برقم (557).

[61] البخاري، «**الجامع المسند الصحيح**»، (1/ 616)، برقم (680). ومسلم، «**الجامع الصحيح**» (2/ 78)، برقم (559).

[62] العسقلاني، «**فتح الباري**» (9/ 585).

[63] الكرماني، محمد بن يوسف، «**الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري**»، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط.2، (1401هـ - 1981م)، (20/ 67).

[64] البخاري، «**الجامع المسند الصحيح**»، (2/ 71).

[65] العسقلاني، «**فتح الباري**» (2/ 478).

فكأن البخاري هنا يشير إلى الخلاف الحاصل بين الفقهاء في حكم صلاة الوتر؛ حيث ذهب جمهورُ العلماء من المالكية والشافعية إلى أنه سنَّة مؤكَّدة، وذهب الحنفية إلى وجوبه[66].

ولما كان الخلاف معتبرًا لم يصرح فيه بالحكم، بل لولا إيراد الحديث الذي أشار إليه الحافظ لفهم منه أنه يوافق الحنفية في وجوب الوتر.

5. باب قول النبي ﷺ: «الحَربُ خَدْعَةٌ».

هذه الترجمة[67] ذات دلالةٍ فقهيَّةٍ؛ إذ أراد البخاري أن يُثبت جوازَ استعمال الحِيلة في الحرب، ما دامت في إطار مشروعٍ، دون أن تفضي إلى غَدرٍ أو نَقضِ عهدٍ.

يقول النووي في شرح هذا الحديث: «اتَّفق العلماءُ على جواز خِداع الكفَّار في الحرب، وكيف أمكن الخِداعُ إلَّا أن يكون فيه نقضُ عهدٍ أو أمانٍ فلا يحِلُّ»[68].

6. باب الوضوء مرَّةً مرَّةً.

أورد البخاري هذه الترجمة[69] ليُبيّن مشروعيَّةَ التخفيف في الوضوء، والاكتفاء بغَسلةٍ واحدةٍ، خلافًا لمن اشترط الثلاث، واستشهد على ما ذهب إليه بحديث ابن عباس - ﷺ -. قال الحافظ: «وأعاد لفظ مرة لإرادة التفصيل أي: الوجه مرة واليد مرة... إلخ»[70].

مِن خلال هذه النماذج يتَّضح أنَّ تراجم البخاري ليست عناوين مجرَّدة، بل تحمل دلالاتٍ فقهيَّةً عميقةً تُنِمُّ عن فهم صاحبها، حيث جمع بين النصِّ والفقه في صياغةٍ دقيقةٍ، وأصبحت تراجمه موضع اهتمام من أتى بعده من أهل الحديث والفقه.

---

[66] القدوري، أحمد بن محمد، «**التجريد**»، تحقيق: محمد أحمد سراج وعلي جمعة محمد، دار السلام - القاهرة، ط.2، 1427هـ - 2006م، (2/ 792). والبغدادي، عبد الوهاب بن نصر، «**التلقين في الفقه المالكي**»، تحقيق: محمد بو خبزة الحسني، دار الكتب العلمية - بيروت، ط.1، 1425هـ - 2004م، (1/ 36). و البغوي، الحسين بن مسعود، «**التهذيب في الفقه الشافعي**»، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، ط.1، 1418هـ - 1997م، (2/ 228). وابن ضويان، إبراهيم بن محمد، «**منار السبيل في شرح الدليل**»، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - بيروت، ط.7، 1409هـ - 1989م، (2/ 487).

[67] البخاري، «**الجامع المسند الصحيح**» (4/ 169).

[68] النووي، يحيى بن شرف، «**المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**»، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط.2، 1392هـ، (12/ 45).

[69] البخاري، «**الجامع المسند الصحيح**» (1/ 309).

[70] العسقلاني، «**فتح الباري**» (1/ 233).

المبحث الرابع: أثر منهج الإمام البخاري في تراجمه الفقهية على من بعده.

اهتم علماء الحديث بالجانب الفقهي في تصنيفاتهم مبكرا، وكان ذلك في القرن الثاني من الهجرة، واشتهر الإمامُ مالك بن أنس بهذه الطريقة في كتابه «الموطأ»، فكان هو أوَّل مؤثِّر في كلِّ مَن صنَّف على طريقة الأبواب، ثم توالت التواليف في جمع الأحاديث المشتركة الموضوع في باب واحد، أو أبواب متناسبة، وربما أضافوا لها آثار الصحابة والتابعين[71].

وقد تميز البخاري عن غيره بتراجم أبوابه الفقهية الدقيقة، ثم تأثر به بعض تلاميذه ومن جاء بعدهم، وسأسوق هنا بعض النماذج، مع ذكر أمثلة من التراجم، وهذا ما يبرز أثر الإمام البخاري في الفقه الإسلامي من خلال الكتب التي جمعت أحاديث الأحكام، حتى صار اختيار البخاري يذكر أحيانًا في مصاف الفقهاء واختياراتهم[72].

المطلب الأول: تراجم الإمام الترمذي:

هو الإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن سَورَة السُّلَمي التِّرمذي الضَّريرُ، ولد سنة (209هـ)، وتوفي سنة (279هـ) بمدينة تِرْمِذَ، وهي تابعةٌ اليومَ لجمهورية أوزبكستان[73].

وهو مِن أخصِّ تلامذة البخاري، فقد لازمه مدَّةً، ونشأت بينهما علاقة قوية، تبادلا فيها المودة والاحترام، ونهل الترمذي من علوم شيخه، فأخذ عنه الحديث والفقه، حتى كان صورة مصغرة له، وخلفه بعد مماته في العلم والحفظ والورع[74].

وظهر تأثر الترمذي بشيخه البخاري جليًّا في كتابه «الجامع» فقهًا وحديثًا. يقول الذهبي: «في «الجامع» عِلمٌ نافعٌ، وفوائدُ غزيرةٌ، ورؤوسُ المسائل، وهو أحدُ أصول الإسلام، لولا ما كدَّره بأحاديثَ واهيةٍ، بعضُها موضوعٌ، وكثيرٌ منها في الفضائل»[75].

---

[71] الزهراني، محمد بن مطر، «**تدوين السنة النبوية**»، دار الهجرة - الرياض، ط.1، 1417هـ - 1996م، (ص89).

[72] انظر مثلا: ابن رشد، محمد بن أحمد، «**بداية المجتهد ونهاية المقتصد**»، دار الحديث - القاهرة، (1/ 137).

[73] انظر ترجمته في: الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، «**سير أعلام النبلاء**»، تحقيق: مجموعة محققين بإشراف: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط.3، 1405هـ - 1985م، (13/ 270).

[74] الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، «**تذكرة الحفاظ**» تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية - بيروت، ط.1، 1419هـ - 1998م، (2/ 154).

[75] الذهبي، «**سير أعلام النبلاء**»، (13/ 274).

تنقسم تراجم الترمذي في كتابه «الجامع» إلى قسمين[76]:

أ. **التراجم العامة**، وهي الجامعة لأحاديث تتعلق بمسائل متعددة من عدَّة، وتشترك في موضوعها، ويُعَنوِنُ لها بلفظ (كتاب كذا)، أو (أبواب كذا) على حسب اختلاف النسخ.

ومثاله: تجد في بعض النسخ (كتاب الطهارة عن رسول الله)[77]، وفي بعضها (أبواب الطهارة عن رسول الله)[78].

ب. **التراجم الخاصة**، وهي التبويب الخاص لمسألة معينة، ويعنون لها بقوله: (باب كذا)، ويذكر تحتها أحاديث تدلُّ عليها.

ومثاله: قوله: (باب في التسمية عند الوضوء)[79]، وقوله: (باب ما جاء في المضمضة والاستنشاق)[80]، وهذا في كلِّ كتاب ذكره في «الجامع».

وقد سلك الترمذي مسالكَ تشبه في العموم ما سلكه شيخُه في تراجم «صحيحه»، وهنا أمثلة تظهر دقَّة تراجم أبواب «الجامع» للترمذي:

1. (ما جاء في الجماعة في مسجد قد صُلِّيَ فيه مرة)[81].

ساق الترمذي حديثَ: جاء رجلٌ وقد صلَّى رسولُ الله ﷺ، فقال: «**أيُّكم يتَّجرُ على هذا؟**»، فقام رجل فصلى معه[82].

---

[76] باسعد، «**منهج الإمام البخاري في تراجم أبواب صحيحه**»، (ص 292).

[77] ابن سيد الناس، محمد بن محمد، «**النفح الشذي شرح جامع الترمذي**»، تحقيق: مجموعة محققين، دار الصميعي - الرياض، ط.1، 1428هـ - 2007م، (1/ 39).

[78] المباركفوري، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم، «**تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**»، دار الكتب العلمية - بيروت، (1/ 17). والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، «**قوت المغتذي على جامع الترمذي**»، تحقيق: ناصر بن محمد الغريبي، رسالة دكتوراة - جامعة أم القرى، مكة المكرمة- 1424هـ، (1/ 27). والكشميري، محمد أنور شاه بن معظم شاه، «**العرف الشذي شرح سنن الترمذي**»، تصحيح: محمود شاكر، دار التراث العربي - بيروت، ط.1، 1425هـ - 2004م، (1/ 35).

[79] الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، «**الجامع الكبير**»، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، دار الرسالة العالمية - بيروت، ط.1، 1430هـ - 2009م، (1/ 38).

[80] الترمذي، «**الجامع الكبير**»، (1/ 42).

[81] الترمذي، «**الجامع الكبير**»، (1/ 274).

[82] أبو داود، سليمان بن الأشعث، «**السنن**»، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية -، ط.1، 1430هـ - 2009م، (1/ 431)، برقم (574). والترمذي، «**الجامع الكبير**»، (1/ 274)، برقم (218).

وجه المطابقة: إنَّ مِن المعلوم أنَّ النبيَّ ﷺ كان يحافظ على صلاة الجماعة، وحضُّه وتشجيعُه على الصلاة مع هذا الرجل الذي فاتته صلاةُ الجماعة الأولى دليلٌ على جواز الجماعة الثانية في المسجد الذي صلِّي فيه.

وهذه المسألة اختلف فيها الفقهاء؛ فالجمهور من الحنفية والمالكية والشافعية على كراهة الجماعة الثانية في مسجد له إمامٌ راتبٌ قد صلَّى الجماعة[83]، وذهب الحنابلة إلى جوازها[84].

2. (باب فيمن يدرك من الجمعة ركعة)[85].

ساق الترمذي حديث: «**من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة**»[86]، فالحديث جاء عامًّا لكلِّ صلاة، والترجمة خاصَّة بصلاة الجمعة فشملها الحديث[87].

المطلب الثاني: تراجم الإمام أبي داود[88]:

هو الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي، السِّجستاني، محدِّث البصرة، ولدُ سنة (202هـ)، توفي أبو داود سنة (275هـ).

رحل أبو داود، وجمع، وصنَّف، وبرع في هذا الشأن، وحدث عنه الترمذيُّ والنسائيُّ وخلقٌ، واشترك مع البخاري في بعض شيوخه، كأحمد بن حنبل، وعثمان بن أبي شيبة[89].

---

(83) ابن عابدين، محمد أمير بن عمر، «**رد المحتار على الدر المختار**»، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر، ط.2، 1386هـ - 1966م، (1/ 395). والجندي، خليل بن إسحاق، «**التوضيح في شرح مختصر ابن الحاجب**»، تحقيق: أحمد بن عبد الكريم نجيب، مركز نجيبويه - إيرلندا، ط.1، 1429هـ - 2008م، (1/ 453). والنووي، يحيى بن شرف، «**المجموع شرح المهذب**»، تصحيحه: لجنة من العلماء، المطبعة المنيرية - القاهرة، ط.1، 1344هـ، (4/ 222).

(84) ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد، «**المغني**»، تحقيق: عبد اللَّه بن عبد المحسن التركي وعبد الفتاح محمد الحلو، دار عالم الكتب - الرياض، ط.3، 1417هـ - 1997م، (3/ 10).

(85) الترمذي، «**الجامع الكبير**»، (2/ 74).

(86) البخاري، «**الجامع المسند الصحيح**»، (1/ 566)، برقم (586)، ومسلم، «**الجامع الصحيح**»، (2/ 102)، برقم (607).

(87) الكنكوهي، رشيد أحمد، «**الكوكب الدري على جامع الترمذي**»، تحقيق: محمد يحيى بن محمد إسماعيل الكاندهلوي، مطبعة ندوة العلماء - الهند، 1395هـ، (1/ 425).

(88) باسعد، «**منهج الإمام البخاري في تراجم أبواب صحيحه**»، (ص 309).

(89) الذهبي، «**سير أعلام النبلاء**»، (13/ 203)، و«**تذكرة الحفاظ**» (2/ 127).

وهذا ما يبيّن علاقته بالبخاري، ولا شك أنَّه اطَّلع على «صحيح البخاري» وعلِم ما فيه.

يُعدُّ كتابَ أبي داود كتابَ حديثٍ وفقهٍ، قال الخطابي: «واعلموا - رحمكم الله - أنَّ كتاب «السنن» لأبي داود كتابٌ شريفٌ، لم يصنَّف في علم الدِّين كتابٌ مثلُه، وقد رُزق القبولَ من الناس كافَّةً، فصار حكَمًا بين فِرق العلماء وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم، فلكلٍّ فيه وِردٌ، ومنه شِربٌ، وعليه مِعوَلُ أهلُ العراق وأهلُ مصر وبلادُ المغرب، وكثيرٌ مِن مدن أقطار الأرض. فأمَّا أهلُ خراسان فقد أولع أكثرُهم بكتاب محمد بن إسماعيل ومسلم بن الحجاج ومن نحا نحوهما في جمع الصحيح على شرطهما في السَّبك والانتقاد، إلَّا أنَّ كتاب أبي داود أحسنُ رَصفًا وأكثرُ فِقهًا، وكتابُ أبي عيسى أيضًا كتابٌ حسنٌ، والله يغفر لجماعتهم ويحسن على جميل النية فيما سعَوا له مثوبتهم برحمته»[90].

ويقول ابن القيم عنه: «فإنَّه جمع شملَ أحاديث الأحكام، ورتَّبها أحسن ترتيب، ونَظَمها أحسن نظام، مع انتقائها أحسن انتقاء، واطِّراحه منها أحاديثَ المجروحين والضعفاء»[91].

يمكن تقسيم تراجم أبي داود على قسمين:

أ. تراجم عامة: وهي عناوين الكتب، مثل: (كتاب الطهارة)، و(كتاب الصلاة).

ب. تراجم خاصة: وهي عناوين الأبواب التي تكون تحت الكتب.

وأحيانًا يترجم للأبواب ثمَّ يفرّع عليها، مثاله: (تفريع أبواب الصفوف)[92]، وذكر تحتها ثمانيةَ أبواب، و(تفريع أبواب صلاة السفر)[93]، وذكر تحتها عشرين بابًا.

---

[90] الخطابي، حمد بن محمد، «**معالم السنن**»، تحقيق: محمد راغب الطباخ، المطبعة العلمية بحلب، ط.1، 1351هـ - 1932م، (1/ 6).

[91] ابن القيم، محمد بن أبي بكر، «**تهذيب سنن أبي داود**»، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار عطاءات العلم - الرياض، ط.2، 1440هـ - 2019م، (1/ 6).

[92] أبو داود، «**السنن**» (2/ 5).

[93] المصدر نفسه (2/ 399).

إنَّ المتتبع لكتاب أبي داود يرى تأثره بالبخاري في تراجمه، حيث سلك مسالكه في ذلك:

1. الترجمة بصيغة الاستفهام: مثل قوله: (باب العروض إذا كانت للتجارة هل فيها زكاة؟)[94]، و(باب هل يرث المسلم الكافر؟)[95]، وهو مسلك ظاهر عند البخاري، كقوله: (بابٌ هل يُمَضمِضُ مِن اللَّبن؟)[96]، و(باب إذا لم يوقت في الخيار هل يجوز البيع)[97].

2. تراجم فيها فقه أبي داود: مثل قوله: (باب كراهية استقبالِ القِبلة عند الحاجة)[98]، و(باب استحباب الوتر)[99]، و(باب في تحريم الخمر)[100]. وهذا مسلكٌ كثيرٌ عند البخاري، ومثاله: (باب ما يستحب أن يغسل وترا)[101]، و(باب تحريم التجارة في الخمر)[102].

3. تراجم تشير إلى الخلاف: مثل قوله: (باب من قال: الجنب يتوضَّأ)[103]، و(باب من قال: إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة)[104]، و(باب من أجازَ على جريحٍ مُثخَنٍ يُنَفَّل من سَلَبِهِ)[105].

هذان نموذجان لبعض أهل العلم ممن تأثر بالإمام البخاري في تراجم أبوابه في «الصحيح»، وإلا فهناك آخرون أمثال: الحاكم والبيهقي[106]، وغيرهما.

---

[94] أبو داود، «**السنن**» (3/ 10).

[95] المصدر نفسه (4/ 535).

[96] البخاري، «**الجامع المسند الصحيح**» (1/ 340).

[97] المصدر نفسه، (3/ 187).

[98] أبو داود، «**السنن**»، (1/ 7).

[99] المصدر نفسه، (2/ 575).

[100] المصدر نفسه، (5/ 511).

[101] البخاري، «**الجامع المسند الصحيح**» (2/ 223).

[102] المصدر نفسه، (3/ 240).

[103] أبو داود، «**السنن**»، (1/ 160).

(104) المصدر نفسه، (1/ 204).

[105] المصدر نفسه، (4/ 356).

[106] باسعد، «**منهج الإمام البخاري في تراجم أبواب صحيحه**»، (ص 320، 332).

6. الخاتمة:

بعدما قلبتُ صفحات «الصحيح» لبيان منزلته بين أهل العلم، وتحليل بعض النماذج من تراجمه الفقهية، ظهر أنَّه كان حافظًا فقيهًا مجتهدًا، تجلَّى ذلك في صياغته الدقيقة للتراجم، وبرز أيضًا من خلال البحث أنَّها ليست عناوين مجرَّدة، وإنما تحمل أحكامًا فقهيَّةً، بيَّنت اجتهاداته واختياراته.

ويمكنني أن أبرز أهم النتائج التي توصَّلتُ إليها:

أوَّلًا. أهم النتائج:

1. تلقِّي العلماء «الصحيح» بالقبول عزَّز مكانته الفقهية.
2. تراجمُ البخاري أحكامٌ فقهيَّةٌ، واجتهاداتٌ وترجيحاتٌ، وليست مجرَّد عناوين.
3. تنويع البخاري لصيغ التراجم دليلٌ على عُمق استنباطاته.
4. اعتناء العلماء بتراجم البخاري إلى اليوم.

ثانيًا: التوصيات:

1. القراءة التحليلة لتراجم البخاري؛ إذ هي لبِنات في الفقه الإسلامي.
2. إفراد دراسات أكاديمية متخصِّصة لتراجم البخاري، تربط بين نصوصه وفقهه.
3. مقارنة تراجم البخاري بتراجم غيره، لإبراز قيمته الحديثية والفقهية.

هذا ما أردت بيانه، والله الهادي إلى سواء السبيل، والحمد لله أوَّلًا وآخرًا.

قائمة المصادر والمراجع

ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن (ت: 643هـ).

1. «**صيانة صحيح مسلم**»، تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط.2، 1408هـ.

ابن القيم، محمد بن أبي بكر (ت: 751هـ).

2. «**تهذيب سنن أبي داود**»، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار عطاءات العلم - الرياض، ط.2، 1440هـ - 2019م.

ابن المنير، أحمد بن محمد بن منصور (ت: 683هـ).

3. «**المتواري على أبواب البخاري**» تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، الناشر: مكتبة المعلا – الكويت.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (ت: 728هـ).

4. «**مجموع الفتاوى**»، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف – السعودية، ط.1، 1425هـ - 2004م.

ابن رشد، محمد بن أحمد (ت: 595هـ).

5. «**بداية المجتهد ونهاية المقتصد**»، دار الحديث - القاهرة.

ابن سيد الناس، محمد بن محمد (ت: 734هـ).

6. «**النفح الشذي شرح جامع الترمذي**»، تحقيق: مجموعة محققين، دار الصميعي - الرياض، ط.1، 1428هـ - 2007م.

ابن ضويان، إبراهيم بن محمد (ت: 1353هـ).

7. «**منار السبيل في شرح الدليل**»، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - بيروت، ط.7، 1409هـ - 1989م.

ابن عابدين، محمد أمير بن عمر (ت: 1252هـ).

8. «**رد المحتار على الدر المختار**»، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر، ط.2، 1386هـ - 1966م.

ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد (ت: 620هـ).

9. «**الكافي في فقه الإمام أحمد**»، دار الكتب العلمية - بيروت، ط.1، 1414هـ - 1994م.

10. «**المغني**»، تحقيق: عبد اللَّه بن عبد المحسن التركي وعبد الفتاح محمد الحلو، دار عالم الكتب - الرياض، ط.3، 1417هـ - 1997م.

ابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت: 774هـ).

11. «**البداية والنهاية**»، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر - مصر، ط.1، 1417هـ - 1420هـ.

أبو داود، سليمان بن الأشعث (ت: 275هـ).

12. «**السنن**»، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية -، ط.1، 1430هـ - 2009م.

باسعد، نوال بنت عمر.

13. «**منهج الإمام البخاري في تراجم أبواب صحيحه**»، دار المعرفة - المدينة النبوية، ط.1، 1442هـ 2021م.

البخاري، محمد بن إسماعيل (ت: 256هـ).

14. «**الجامع المسند الصحيح**»، الندار التأصيل - القاهرة، ط.1، 1433هـ - 2012م.

البغدادي، عبد الوهاب بن نصر (ت: 422هـ).

15. «**التلقين في الفقه المالكي**»، تحقيق: محمد بو خبزة الحسني، دار الكتب العلمية - بيروت، ط.1، 1425هـ - 2004م.

16. «**المعونة على مذهب عالم المدينة**»، تحقيق: حميش عبد الحق، دار الفكر - بيروت، ط.1، 1419هـ - 1999م.

البغوي، الحسين بن مسعود (ت: 317هـ).

17. «**التهذيب في الفقه الشافعي**»، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، ط.1، محمد بن عيسى بن سورة (ت: 279هـ).
18. «**الجامع الكبير**»، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، دار الرسالة العالمية - بيروت، ط.1، 1430هـ - 2009م.
الجصاص، أبو بكر (ت: 370هـ).
19. «**شرح مختصر الطحاوي**»، تحقيق: مجموعة محققين، إعداد: سائد بكداش، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط.1، 1431هـ - 2010م.
الجندي، خليل بن إسحاق (ت: 776هـ).
20. «**التوضيح في شرح مختصر ابن الحاجب**»، تحقيق: أحمد بن عبد الكريم نجيب، مركز نجيبويه - إيرلندا، ط.1، 1429هـ - 2008م.
الخطابي، حمد بن محمد (ت: 388هـ).
21. «**أعلام الحديث**»، تحقيق: محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، جامعة أم القرى - مكة، ط.1، 1409هـ - 1988م.
22. «**معالم السنن**»، تحقيق: محمد راغب الطباخ، المطبعة العلمية بحلب، ط.1، 1351هـ - 1932م.
الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت: 748هـ).
23. «**تذكرة الحفاظ**» تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية - بيروت، ط.1، 1419هـ - 1998م.
24. «**سير أعلام النبلاء**»، تحقيق: مجموعة محققين بإشراف: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط.3، 1405هـ - 1985م.
الزهراني، محمد بن مطر (ت: 1427هـ).
25. «**تدوين السنة النبوية**»، دار الهجرة - الرياض، ط.1، 1417هـ - 1996م.
الروداني، محمد بن محمد بن سليمان (ت: 1094هـ).
26. «**صلة الخلف بموصول السلف**»، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط.1، 1408هـ - 1988م.
السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: 911هـ).
27. «**قوت المغتذي على جامع الترمذي**»، تحقيق: ناصر بن محمد الغريبي، رسالة دكتوراة - جامعة أم القرى، مكة المكرمة - السنة: 1424هـ.
العباد، عبد المحسن بن حمد.
28. «**الإمام البخاري وكتابه الجامع الصحيح**»، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط.2، 1390هـ.
عتر، نور الدين (ت: 1442هـ).
29. «**الإمام البخاري وفقه التراجم في جامعه الصحيح**»، (مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية/ جامعة الكويت/ العدد 4/ 1406هـ - 1985م).
العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (ت: 852هـ).
30. «**فتح الباري بشرح البخاري**»، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، المكتبة السلفية – مصر، الطبعة: السلفية الأولى، 1380هـ - 1390هـ.
القدوري، أحمد بن محمد (ت: 428هـ).
31. «**إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**»، تحقيق: المكتب العلمي بدار الكمال المتحدة، دار عطاءات العلم - دار ابن حزم، ط.1، (1442هـ - 2021م).
القسطلاني، أحمد بن محمد (ت: 923هـ).
32. «**التجريد**»، تحقيق: محمد أحمد سراج وعلي جمعة محمد، دار السلام - القاهرة، ط.2، 1427هـ - 2006م.
الكاندهلوي، محمد زكريا بن يحيى (ت: 1402هـ).

33. «**الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري**»، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط.2، (1401هـ - 1981م).

الكرماني، محمد بن يوسف (ت: 786هـ).

34. «**الأبواب والتراجم لصحيح البخاري**»، تحقيق: ولي الدين بن تقي الدين الندوي، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط.1، 1433هـ - 2012م.

الكشميري، محمد أنور شاه بن معظم شاه (ت: 1353هـ).

35. «**العرف الشذي شرح سنن الترمذي**»، تصحيح: محمود شاكر، دار التراث العربي - بيروت، ط.1، 1425هـ - 2004م.

الكنكوهي، رشيد أحمد (ت: 1323هـ).

36. «**الكوكب الدري على جامع الترمذي**»، تحقيق: محمد يحيى بن محمد إسماعيل الكاندهلوي، مطبعة ندوة العلماء - الهند، 1395هـ.

المباركفوري، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم (ت: 1353هـ).

37. «**تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**»، دار الكتب العلمية – بيروت، (د.ت)

المديهش، إبراهيم بن عبد الله.

38. «**منهج العلامة القسطلاني في كتابه «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري»**»، ط.2، 1440هـ.

مسلم، بن الحجاج (ت: 261هـ).

39. «**الجامع الصحيح**»، تحقيق: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة - بيروت، 1433هـ.

النووي، يحيى بن شرف (ت: 676هـ).

40. «**المجموع شرح المهذب**»، تصحيحه: لجنة من العلماء، المطبعة المنيرية - القاهرة، ط.1، 1344هـ.

41. «**المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**»، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط.2، 1392هـ.

42. «**روضة الطالبين وعمدة المفتين**»، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - بيروت، ط.3، 1412هـ - 1991م.

اليعقوبي، محمد أبو الهدى.

43. «**المدخل إلى صحيح البخاري**»، دار توقيعات – لندن، ط.1، 1440هـ - 2019م.